

البرهان في أصول الفقه لأبي المعالي الجويني

تحرير: الأستاذ الدكتور حميد العربي الوافي

الأستاذ بقسم أصول الفقه، بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية

جامعة القصيم

في مسار تاريخ الفكر الأصولي:

غالبا ما يتم تقديم كتاب أبي المعالي الجويني وفق التصنيف الذي اعتمده ابن خلدون في تاريخ علم الأصول؛ حيث قرر أن: "من أحسن ما كتب فيه المتكلمون كتاب البرهان لإمام الحرمين والمستصفي للغزالي وهما من الأشعرية، وكتاب العمدة لعبد الجبار وشرحه العمدة لأبي الحسين البصري وهما من المعتزلة. وكانت الأربعة قواعد هذا الفن وأركانه. ثم لخص هذه الكتب الأربعة فحلان من المتكلمين المتأخرين، هما الإمام فخر الدين بن الخطيب في كتاب المحصول وسيف الدين الآمدي في كتاب الأحكام".^(١)

وأما صاحبه فهو: "أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله الجويني، المعروف بإمام الحرمين إمام نيسابور، بل إمام المشرق كله في الفقه والكلام والأصول، جاور بمكة أربع سنين، ومن هنا تلقب بإمام الحرمين، ولما عاد إلى نيسابور بنى له نظام الملك المدرسة النظامية. ألف "البرهان" في الأصول و"النهاية" في الفقه، قال ابن السبكي: لم يؤلف مثلها في المذهب. أثني عليه معاصره أبو إسحاق الشيرازي وغيره. توفي سنة ٤٧٨ ثمان وسبعين وأربعمائة"^(٢).

(١) تاريخ ابن خلدون ١/ ٥٧٦

(٢) الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي (٢/ ٣٩٢)

وتقريب الكتاب من الباحثين ما كان ليكون من باب الوصف لمضمونه والتذكير بأبوابه ونقل فهارسه؛ وإنما هو عمل نقدي في جوهره، غايته إبراز وضع الكتاب في سياقه التاريخي؛ ليظهر موقعه في علم الأصول، يستوي في ذلك جهوده في الارتقاء بمفاهيم العلم وتصنيفها، والاستدلال عليها؛ اجتهادا منه في إثباتها أو نفيها.

ومن مظاهر القوة في الحجاج ما انتهى إليه في الرد على من أنكر القياس حين اعتصم بأن قال "بم تنكرون على من يزعم أنهم كانوا يتلقون الأحكام من استنباطات من الظواهر والعمومات وفحوى الخطاب"^(٣)؛ فكان قوله: "قلنا: لا أصل لهذه المقالة وهي كمحاولة تسبيح الغزالة [فأني تفي] الظواهر ومقتضياتها بالأحكام التي طبقت طبق الأرض والأقضية التي فاتت الحد والعد، وقد أوضحنا بالنقل المتواتر عنهم أنهم كانوا يقدمون كل متعلق بنص وظاهر ثم كانوا يشثرون وراء ذلك ويشثون الأحكام على وجوه الرأي واعتبار المسكوت عنه بالمنصوص عليه"^(٤)

ولم يفته التدقيق في النظر الباني للتطور الحاصل في صناعة مفاهيم علم الأصول؛ ومن ذلك إirاده لنصوص معرفة لمصطلح الظاهر مثلا مرتبة ترتيبا تاريخيا البرهان بها يتيسر إدراك الفروق العلمية بينها ويمكنه تعليل اختلاف العلماء في مدلولاتها.^(٥)

وقد تركها أبو المعالي معلما هاديا إلى التذكير بترتيب الكتاب لما يحققه من تحفيز تربوي في تحصيل العلوم، قال مبينا ذلك: "ونحن الآن نجد العهد بترتيب يشتمل على ما مضى من الكتاب، وعلى ما سيأتي منه حتى يتجدد عهد الناظر بترتيب أبواب الكتاب؛ فإن معرفة الترتيب من أظهر الأعوان على درك مضمون العلوم القطعية"^(٦).

(٣) البرهان في أصول الفقه (٢ / ١٤)

(٤) البرهان في أصول الفقه (٢ / ١٥)

(٥) البرهان ١ / ١٥٣

(٦) البرهان في أصول الفقه (١ / ٢١٤)

معالم نقدية:

وقد تميز الكتاب بغلبة التوجه النقدي لمقولات العلم، واستمر منه ذلك مسلكا عاما مظهره في ما سنقرر بعضه مثل انتقاده لشيخه: محمد بن إدريس الشافعي، و القاضي أبي بكر الباقلاني.

أولا اعتراضاته على الإمام الشافعي:

تنوعت اعتراضاته على الشافعي، وتميزت بجرأة نادرة؛ فقد اعترض عليه في ترتيبه لمفهوم البيان حين أورد النقد الذي وجهه أبو بكر بن داوود الظاهري؛ إذ نقل عنه: "وقال أبو بكر بن داود الأصفهاني أغفل الشافعي رحمه الله في المراتب الإجماع وهو من أصول أدلة الشريعة؛ فإن تكلف متكلف وزعم أن الإجماع يدل من حيث استند إلى الخبر فاكتفى بذكر الأخبار، فهلا ذكر الإجماع أولا واكتفى بذكره عن القياس لاستناده إليه؛ فالقياس مستند إلى الإجماع، وهو مستند إلى الخبر، وقد عدّه الشافعي. ولو ذكر الإجماع لكان أقرب؛ إذ هو أعلى من القياس، ثم كان يندرج القياس تحت متضمنات الإجماع. ولا دفع للسؤال." (٧)

ومن مظاهر الشخصية العلمية النقدية لإمام الحرمين ما بناه من رد على اختيار الشافعي الترتيب مدلولاً للوإو العاطفة؛ فقال مصورا واقع الإشكال، ومرجحا: "خاض الفقهاء في الواو العاطفة وأنها هل تقتضي ترتيبا أو جمعا؛ فاشتهر من مذهب الشافعي رحمه الله المصير إلى أنها للترتيب. وذهب أصحاب أبي حنيفة رحمه الله إلى أنها للجمع.

وقد زل الفريقان، فأما من قال: إنها للترتيب فقد احتكم في لسان العرب،

فإذا مقتضى الواو العطف والاشتراك، وليس فيه إشعار بجمع ولا ترتيب." (٨)

ومنها امتناعه عن القول بأن الظاهر من الأمر الوجوب تقليدا للشافعي فقال:

(٧) البرهان في أصول الفقه (١ / ٤٠)

(٨) البرهان في أصول الفقه (١ / ٥١)

فإن قيل: فهذا مذهب الشافعي رحمه الله وأتباعه وهو المصير إلى اقتضاء اللفظ إيجاباً. قلنا: ليس كذلك؛ فإن الوجوب عندنا لا يعقل دون التقييد بالوعيد على الترك. وليس ذلك مقتضى تمحيض الطلب؛ فإذا الصيغة لتمحيض الطلب، والوجوب مستدرك من الوعيد^(٩)

ثانياً اعتراضاته على القاضي أبي بكر الباقلاني:

لقد شكل الفكر الأصولي للقاضي أبي بكر الباقلاني المنطلقات المعرفية والمنهجية التي انبعث منها إمام الحرمين في اقتفاء صناعة مفاهيم علم الأصول. وقد كان كتاب التلخيص بالغاً في اقتناص تلك المعالم، غير أنه . وقد اشتد عوده في البرهان . لم يمنعه حسن التلمذة من إبداء الرأي، ومن ذلك مراجعته لما قرره الباقلاني من أن صيغ الأمر بحسب أنواع الاستعمال تعطي بظاهرها أنها وضعت لكل تلك الوجوه، فقال منتقداً: "وقد رأيت كلام القاضي مائلاً إلى دعوى الاشتراك أخذاً من وجدانه هذا اللفظ على جهات في الكلام، وإذا رجع إلى هذا المرجع لاح على قرب وكثب سقوط ما اختاره؛ وأمكن أن يقال بم تنكرون على من يزعم أن التردد لمكان اختلاف القرائن. وهذا لا سبيل إلى دفعه إلا بقاطع، وتنسل بفرض هذا عليه دعوى القطع من يده وينعكس على الجهالة، وقد بان بطلانها"^(١٠)

ومن مظاهر العمل النقدي سعيه في التدقيق في مأخذ المصطلحات ومداركها حين قال: "فأما التكليف، فقد قال القاضي أبو بكر - رحمه الله - إنه الأمر بما فيه كلفة، والنهي عما في الامتناع عنه كلفه، وإن جمعتهما قلت الدعاء إلى ما فيه كلفة، وعد الأمر على الندب، والنهي على الكراهية من التكليف.

(٩) البرهان في أصول الفقه (١ / ٧١)

(١٠) البرهان في أصول الفقه (١ / ٦٩)

والأوجه عندنا في معناه أنه إلزام ما فيه كلفة فإن التكليف يشعر بتطويق المخاطب الكلفة من غير خيرة من المكلف والندب والكراهية يفترقان [بتخيير] المخاطب "(١١)".

ولم يمنعه الخلاف العقدي للمعتزلة من أن يراجع ما احتج به القاضي الباقلاني لإبطال ثواب المكره بناء على أصولهم، فقال مبيناً ومصححاً: "وقد ألزمهم القاضي رحمه الله [إثم] المكره على القتل، فإنه منهي عنه آثم به لو أقدم عليه. وهذه هفوة عظيمة، فإنهم لا يمنعون النهي عن الشيء مع الحمل عليه، فإن ذلك أشد في المحنة واقتضاء الثواب، وإنما الذي منعه الاضطرار إلى فعل مع الأمر به." (١٢)

ومن صور ذلك المنهج النقدي للحقائق العلمية والمسالك المنهجية ما ورد عنه في ذيل الإشكال الأصولي، هل النهي يقتضي الفساد؟ حيث قرر الجويني مذهب شيخه بقوله: "وأما القاضي أبو بكر رضي الله عنه فإنه قال: ليست الصلاة المقامة في الدار المغصوبة طاعة، ولكن الأمر بالصلاة يرتفع وينقطع بها" (١٣).

ثم انتقل إلى بيان الأساس العلمي لاعتراضه على مستند القاضي في نقده لتصور المعتزلة: "فأما القاضي رضي الله عنه فقد سلك مسلكاً آخر، فقال: أسلم أن الصلاة في الدار المغصوبة لا تقع مأموراً بها، ولكن يسقط التكليف بالصلاة عندها كما يسقط التكليف بأعذار تطراً كالجنون وغيره.

وهذا حائد عندي عن التحصيل غير لائق بمنصب هذا الرجل الخطير؛ فإن الأعذار التي ينقطع الخطاب بها محصورة، فالمصير إلى سقوط الأمر عن متمكن من الامتنال ابتداءً ودواماً؛ بسبب معصية لا بسببها لا أصل له في الشريعة." (١٤)

(١١) البرهان في أصول الفقه (١ / ١٤)

(١٢) البرهان في أصول الفقه (١ / ١٧)

(١٣) البرهان في أصول الفقه (١ / ٩٦)

(١٤) البرهان في أصول الفقه (١ / ٩٨)

ومن أجمل وجوه النقد المعرفي إثارته للتكامل بين العلوم، وبيان إسهام الأصوليين في تطوير بعض قضايا الدرس اللغوي. ولنتركه يصور ذلك بقوله: "اعلم أن معظم الكلام في الأصول يتعلق بالألفاظ والمعاني. أما المعاني فستأتي في كتاب القياس إن شاء الله تعالى. وأما الألفاظ فلا بد من الاعتناء بها؛ فإن الشريعة عربية، ولن يستكمل المرء خلال الاستقلال بالنظر في الشرع ما لم يكن رياناً من النحو واللغة. ولكن لما كان هذا النوع فناً مجموعاً ينتحي ويقصد لم يكثر منه الأصوليون مع مسيس الحاجة إليه، وأحالوا مظان الحاجة على ذلك الفن. واعتنوا في فنهم بما أغفله أئمة العربية، واشتد اعتناؤهم بذكر ما اجتمع فيه إغفال أئمة اللسان وظهور مقصد الشرع. وهذا كالكلام على الأوامر والنواهي، والعموم والخصوص، وقضايا الاستثناء، وما يتصل بهذه الأبواب. ولا يذكرون ما ينصه أهل اللسان إلا على قدر الحاجة الماسة التي لا عدول عنها."^(١٥)

تلك بعض مظاهر الإبداع العلمي في هذا الكتاب، ذكرى للباحثين عن مسارات تطور العلوم، ومعها بعض مظاهر النقد العلمي؛ ليدرك أهل العلم أن تطوير العلوم إنما يكون بالنقد وليس بكثرة النقل، وأن النقد المرصع بجواهر الاحترام والتقدير لا يفسد لود البحث العلمي قضية.